

ذكره ابن حبان في الثقات، كذا في التهذيب (١١: ٢٦٤) وعبد الله بن بزيع، قال فيه الدارقطني: ليس بمترك وقال ابن عدى والساجي: ليس بحجة، كذا في اللسان (٣: ٢٦٣) قلت: وهذا لين هين، وقول الدارقطني "ليس بمترك" من ألفاظ التعديل، وتابعه الجارود بن يزيد وأبو عبد الرحمن المقرئ عند الحافظ طلحة بن محمد في مسنده، فروياه عن أبي حنيفة بسنده كما في جامع المسانيد (١: ٢٥٧) وباقي رجاله لا يسأل عنهم، فالحديث حسن.

الدبر ولا في فرج البهيمة، فكان إيجاب الغسل فيهما بالقياس لا بالنص، وكذا لا نسلم عمومهما لفرج الصغيرة، والذي دل عليه النص، وهو قوله ﷺ: إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها، وقوله: إذا جاوز الختان الختان ونحوه، أن الإيلاج في السبيل المعتاد يوجب الغسل وهو فرج الحية الآدمية المطيقة للجماع الصالحة للإيلاج، لأنه هو المتبادر منه كما لا يخفى وذلك لأن اللام في الختانين للعهد الذهنى، لعدم استقامة معنى الجنس والاستغراق ههنا، وإلا لوجب على الصغيرين الغسل بالتقاء ختانيهما ولم يقل به أحد. والمعهود ختاناً البالغ والبالغة وفي حكمهما المراهق والمراهقة فيجب على البالغ إذا أولج في فرج المراهقة، وكذا على البالغة إذا أولج مراهق في فرجها. ولا شك أن الدبر وفرج البهيمة وفرج الميتة الآدمية وكذا الصغيرة التي لا تطيق الجماع ليس مما يعتاد الإيلاج فيه، فلا دلالة للنص على إيجاب الغسل بالإيلاج فيها، ولكننا أوجبنا الغسل في دبر الآدمي^(١) على الفاعل والمفعول به احتياطاً^(٢)، لأن السبب الموجب للغسل هو إنزال المنى إما حقيقة، كما دل عليه الحديث الماء من الماء، أو حكماً عند كمال سببه، وهو غيبوبة الحشفة في محل يشتهي عادة، مع خفاء خروجه كما دل عليه أحاديث إيجاب الغسل بالجلوس بين الشعب الأربع وجهدها، أنزل أو لم ينزل، ودبر الآدمي مثله لكمال السببية فيه لأنه سبب لخروج المنى غالباً كالإيلاج في القبل حتى أن الفسقة اللوطية رجحوا قضاء الشهوة منه على قضائها من القبل، ولذا أوجب الأئمة الثلاثة فيه الحد

(١) المراد به الآدمي الذى يطبق، وإلا فهو فى حكم الصغيرة التى لا تطبق. كما لا يخفى (مؤلف).

(٢) فقد قال فى غاية البيان: "اتفقوا على وجوب الغسل من الإيلاج فى الدبر على الفاعل والمفعول به، كذا فى